موقف سورية من أحداث "أيلول الأسود" ضد الفلسطينيين في الأردن

نعيم عبد الفتاح الطحان*

شكل صعود "حزب البعث العربي الإشتراكي" لقيادة الدولة والمجتمع في الجمهورية العربية السورية، نقطة تحول مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية، على الرغم من بعض المنغصات التي اعترت علاقته بـ"منظمة التحرير الفلسطينية" في أعقاب تأسيسها "في 28 أيار 1964"[1]، فسورية رأت في هذه المنظمة في تلك الفترة، أنها ليست جديرة بإدارة الملف الفلسطيني النضالي ضد العدو الإسرائيلي، وهذا ما ظهر جليًا على لسان الرئيس السوري أمين الحافظ (1921 – 2009) والقيادي في حزب البعث[2] آنذاك. فهذا التصريح المتشدد تجاه المنظمة جاء على إثر تصاعد الخلاف العربي مع "اسرائيل" عقب تحويلها لنهر الأردن عام 1953، حيث أبدت سورية عدة تحفظات على الموقف العربي تجاه "اسرائيل" في تلك الفترة والذي حوّل الخلاف مع "إسرائيل" إلى خلاف بسيط، وليس خلافًا عميقًا ناجمًا عن احتلالها لـ75% من الأراضي الفلسطينية، وتهجير ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني إلى الدول العربية.

فالموقف السوري اتخذ منحى تصعيديًا حيال المنظمة في البداية، لأنه رأى أن الدول العربية كانت تريد تقديم سورية على أنها كبش فداء للقضية الفلسطينية، ولعل "هذا الموقف جاء نتيجة لمواقف بعض الدول العربية التي كانت تسعى إلى منع الفدائيين من العمل والانطلاق من أراضيها تحسبًا للضربات الإنتقامية الصهيونية"[3] على أراضيها، فسورية كانت قد دفعت الكثير من الأثمان نتيجة العمليات الفدائية الفلسطينية التي كانت تنطلق من أراضيها في هضبة الجولان باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما كانت تستغله "إسرائيل" في قصف القرى السورية على جانبي خط الهدنة الموقعة في العام 1949 مع الجانب السوري، وغالبًا ما كانت العمليات الانتقامية "الإسرائيلية" تضرّ بالسوريين على طرفي الحدود، وهو ما حصل في "قرية التوافيق" السورية، إذ هدمت بيوتها فوق رؤوس أهلها من دون أن يحرك العرب أي ساكن، فسورية دفعت الثمن غاليًا آنذاك.

لم يستمر الموقف السوري المتشنج تجاه منظمة التحرير طويلًا، فالقيادة السورية أيقنت ضرورة تقديم الدعم العسكري لهذه المنظمة لمواجهة "إسرائيل"، وبوصفها إطارًا جامعًا للفصائل الفلسطينية، وكانت أولى المواقف الداعمة لهذه المنظمة مساندة "حزب البعث العربي الإشتراكي" للعمليات الفلسطينية ضد "إسرائيل"، وأهمها "قيام

الجناح العسكري لحركة فتح، قوات العاصفة بعملية تفجير عيلبون في 31 كانون الأول 1964"[4]. وقد كان هذا التأييد نتيجة حلّ الخلافات السورية مع أحمد الشقيري (1908 – 1980) قائد منظمة التحرير الفلسطينية؛ فالشقيري أثار غضب السوريين في البداية نتيجة وقوفه إلى جانب الرئيس المصري جمال عبد الناصر (1918 – 1970) ضد البعثيين السوريين ممن أيدوا الانفصال عن مصر في العام 1961.

وعلى الرغم من هذا كله، بقيت سورية قيادة وشعبًا الحضن الراعي للقضية الفلسطينية، وليس الدعم السوري لعملية عيلبون إلا جزءًا صغيرًا من سلسلة من المواقف السورية "المشرّفة" تجاه القضية الفلسطينية؛ فسورية "ساندت العمل الفدائي الذي باشرته حركة فتح منذ العام 1965، وشجعت الفدائيين على الإنطلاق من الأراضي الأردنية"[5]، وهو ما شكل بداية الإرهاصات لأحداث "أيلول الأسود" مع الحكومة الأردنية؛ فالمنظمات الفلسطينية بدأت تتخذ من الأراضي الأردنية نقطة انطلاق لعملياتها غربًا باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة غربي نهر الأردن، وهذا ما جعل "إسرائيل" تفكر بعبور نهر الأردن، وضرب الفدائيين الفلسطينيين.

لم يتوقف الدعم السوري للفصائل الفلسطينية عند هذا الحدّ، بل سمحت الجمهورية العربية السورية ممثلة بقيادة "حزب البعث العربي الإشتراكي"، "للمنظمات الفدائية أن تباشر نشاطها التنظيمي والسياسي في دمشق مثل حركة فتح وحركة شباب الثأر وجبهة التحرير الفلسطينية"[6]، وهو ما عُدّ بمثابة أرضية لانطلاق العمل العسكري الفلسطيني من داخل الأراضي السورية؛ فالسلطة السياسية استغلت هذا الوجود في تنفيذ عدة عمليات ضد "إسرائيل" انطلاقًا من الجولان، وأهمها العملية التي شنّت في الأول من "كانون الثاني 1965، وفيها حرّضت الفدائيين على تدمير جزء من ناقل مياه نهر الأردن إلى النقب في الجليل الأسفل فيما سمي بعملية المغاوير"[7].

رأت سورية في هذا المشروع، تهديدًا حقيقيًا لأمنها المائي في منطقة الجولان وسهل حوران، وفي حال تنفيذه سيجعل هذه المنطقة شبه صحراء نتيجة نقص المياه فيها، ناهيك عن الخسائر الفادحة التي سيتعرض لها الأردن الذي لم يحرك ساكنًا، وترك السوريين يواجهون وحدهم الخطر الإسرائيلي المائي، مع أنه هو المتضرر الأكبر من مشاريع تحويل "إسرائيل" لمياه نهر الأردن، فعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي ستلحق به إلا أنه لم يؤيد أي عمليات عسكرية قد يشنّها الفدائيون الفلسطينيون من أرضه، وهو ما جعل الحكومة السورية تحضّ الفصائل العسكرية الفلسطينية على زيادة وتيرة العمليات من المناطق الحدودية الأردنية مع "إسرائيل" باتجاه فلسطين المحتلة، تخفيفًا للضغط على الجبهة السورية وهو ما تم بالفعل.

– أحداث أيلول الأسود 1970

زادت وتيرة الأعمال الفدائية الفلسطينية انطلاقًا من الأراضي الأردنية؛ فأصبحت

الضفة الغربية لنهر الأردن على صفيح ساخن نتيجة انعدام الأمن، ووصول الفدائيين إلى مناطق واسعة في العمق المحتل وخصوصًا في الفترة الممتدة ما بين عامي 1967 – 1970، فهذه السنوات مثّلت ذروة العمل المقاوم نحو الداخل المحتل. وفي هذه الأثناء اتخذت القيادة السياسية والعسكرية "الإسرائيلية" قرارًا بالتوغل شرقًا لضرب التنظيمات الفلسطينية التي كانت قد تحصّنت في القرى الأردنية شرقي ضفة نهر الأردن. وبالفعل تقدمت من القوات "الإسرائيلية" وقامت "بتدمير قرية الكرامة عام 1968"[8].

لكن هذه المعركة أتت بنتائج عكسية على الجانب "الإسرائيلي"، فالفلسطينيون أصبح لديهم ثقة عالية بأنفسهم نتيجة تكبيدهم العدو خسائر بشرية فادحة في هذه المعركة، وهو ما عجزت عنه ثلاثة جيوش عربية في "نكسة حزيران 1967".

استفاد الفلسطينيون في "الكرامة" من تجارب الماضي في القتال مع "إسرائيل"، ناهيك عن وجود حاضنة شعبية لهم في القرى الأردنية المحاذية للضفة الشرقية لنهر الأردن.

في أعقاب هذه المعركة، اتخذت قيادة "منظمة التحرير الفلسطينية" قرارًا "خطيرًا" يقضي بتوجه القطعات الفلسطينية المسلحة من المنطقة الحدودية مع فلسطين المحتلة إلى قلب العاصمة عمان، وهو ما أزعج الحكومة الأردنية التي كانت قد سكتت على مضض عن نشاط المنظمات الفلسطينية في منطقة الحدود خوفًا من إغضاب الرأي العام الأردني الذي يميل إلى التعاطف مع الفلسطينيين في تلك الأيام، ويناصر قضيتهم.

نظرت الحكومة الأردنية إلى التحركات الفلسطينية باتجاه العاصمة عمان على أنه إعلان حرب؛ فساحة القتال هي الأراضي الفلسطينية وليست العاصمة عمان التي تشهد حالة سلمية لم تعشها من قبل، فهي لم تشهد عسكرة للحياة العامة فيها من قبل، فالفلسطينيون انتقلوا بأسلحتهم وعتادهم ولباسهم العسكري إليها. وهذا ما جعل الحكومة الأردنية تدقّ ناقوس الخطر في وجه "منظمة التحرير الفلسطينية" حيث رأت في هذه التطورات العسكرية داخل العاصمة عمان تهديدًا حقيقيًا لوجودها ولهذا الغرض "بلغت الحكومة الأردنية مندوبي منظمة التحرير بأنها ستقوم في 15 تشرين الأول 1968 بسلسلة إجراءات هدفها ضبط الأمور"[9] داخل العاصمة، ومن بين الضوابط التي نوت الحكومة الأردنية اتباعها مع الفدائيين:

- منع التجول داخل عمان باللباس العسكري.
- عدم السماح لهم بالدخول إلى العاصمة بالأسلحة، والسيارات العسكرية.

أغضبت هذه الضوابط وغيرها، "منظمة التحرير الفلسطينية" الممثل الوحيد والجامع للفصائل الفلسطينية في الأردن وباقي الدول العربية. وأمام هذه القرارات ازدادت حدة التوترات بين الفلسطينيين والحكومة الأردنية التي اتخذت في البداية منحى تفاوضيًا لتهدئة الوضع وضمان عدم الانزلاق إلى اقتتال أردني – فلسطيني.

وبالفعل أثمرت هذه العقلانية الأردنية إلى نزع فتيل التوتر "وسويت الأزمة بعد تراجع الأردن عن قراره"[10]. وبقيت الأمور على حالها كما كانت من قبل؛ فالمقاتلون الفلسطينيون استمروا في الدخول إلى عمان، والتجول في داخلها باللباس العسكري، وبدأوا يشكلون ما يشبه "العصابات"، وهو ما أعاد الأمور إلى مربعها الأول مع الحكومة الأردنية، وما إن جاء الثاني من تشرين الثاني عام 1968 إلا وأخذت الأمور منحى خطيرًا في العلاقة ما بين الحكومة الأردنية وعلى رأسها الملك حسين بن طلال (1935 – 1999) و"منظمة التحرير الفلسطينية"؛ ففي هذا اليوم كانت ذكرى "وعد بلفور"، فاستغل الفلسطينيون هذه المناسبة للخروج بمظاهرات حاشدة ضد "إسرائيل" وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، وكل ما يدعم "إسرائيل". وقد خطط لتكون هذه المظاهرة سلمية في البداية، لكنها خرجت عن هذا الإطار الموضوع لها نتيجة مرورها بالقرب من السفارة الأميركية في عمان، واصطدام المتظاهرين الذين كان عددهم أكثر من عشرين ألف متظاهر بأمن السفارة، وهو ما أدى إلى "إطلاق النار بإتجاه المتظاهرين، وتم تحميل المسؤولية لشخص يدعى طاهر ديلان"[11]، وهو أحد رجال الحكومة الأردنية الذين زرعوا داخل المنظمات الفلسطينية في الأردن للدفاع عن الحكومة.

فعلى الرغم من تاريخ ديلان المناضل في صفوف هذه المنظمات، وأصوله الفلسطينية، قرر الرجل التنصل من كل هذا، والاصطفاف إلى جانب الأمن الأردني ضد أبناء شعبه، وهو ما أغضب قيادات التنظيمات الفلسطينية التي اعتبرت حادثة إطلاق النار "بمثابة أعمال مفتعلة، وأنها لم تحتك برجال الأمن، ولا تنوي فعل ذلك"[12].

بعد مراجعة للقوائم الفصائلية الفلسطينية حول تاريخ ديلان، وجد أن الرجل يتبع إلى فصيل "الصاعقة"، وهو أحد الفصائل الفلسطينية المدعومة من قبل سورية. ولتوضيح هذه الحادثة أصدرت "الصاعقة" بيانًا تستنكر ما حصل، وترفع الغطاء عن ديلان، واتهمته بأنه يعمل لصالح جهات خارجية لم تسمها كان هدفها "إحياء النعرات الإقليمية بين الفلسطينيين والأردنيين من أجل الإيقاع بين الجماهير العربية"[13].

على الرغم من التصريحات المطمئنة من جانب فصائل الفدائيين الفلسطينيين، إلا أن الأمور كانت تسير نحو التأزم شيئًا فشيئًا؛ فأفراد المقاومة الفلسطينية زادوا من تحركاتهم في العاصمة، وأصبحوا يتوسعون في مظاهرهم المسلحة في كافة المدن والقرى الأردنية "وهم مدججون بالسلاح"[14]، وهو ما زاد من غضب الحكومة الأردنية التي رأت في ذلك تهديدًا للسيادة الأردنية، وانتقاصًا منها، فالمستوى الرسمي الأردني كان ينظر إلى ذلك على أنه "تنامي قوة هذه التنظيمات بالأردن"[15] على حساب الدولة، وهذا ما دفع السلطات للإستعداد لما هو قادم، وذلك بعدما استشعرت بحتمية الصدام مع الفدائيين على الأرض الأردنية.

و"في الرابع من شباط 1969"[16] انتخب ياسر عرفات (أبو عمار) (1929

– 2004) رئيسًا للجنة التنفيذية لـ"منظمة التحرير الفلسطينية"، وقد وصفت علاقة عرفات بالقيادة الأردنية وعلى رأسها الملك حسين، بالإيجابية، فمنذ توليه أعلن عرفات خطوات نحو التهدئة مع الأردن من قبيل أنه ليس "لديه أي عدو أو منازع سوى إسرائيل"[17]. هذه الخطوات شكلت بمثابة تطمينات للحكومة الأردنية، ومما زاد في التقارب بين الجانبين الأردني والفلسطيني، طلب عرفات اللقاء مع الملك حسين، وبالفعل تم ذلك في "16 شباط 1969"[18]، ووصف هذا اللقاء بالإيجابي والبنّاء بين الجانبين، إلا أن المنحى الهادئ بين الطرفين لم يستمر طويلًا بسبب اعتراف الأردن بالقرار الأممي رقم "242 في مقابل رفض منظمة التحرير الفلسطينية"[19]، وذلك بوصفه اعترافًا ضمنيًّا بإسرائيل كدولة وليست محتلة للأراضي العربية.

ألقت منظمة التحرير ممثلة بياسر عرفات، اللوم على الأردن بسبب التعجل في اتخاذ قرار الموافقة، وهو ما عدته منظمة التحرير مقدمة لتصفية القضية الفلسطينية من البوابة الأردنية، فالأردن أيقن في تلك الفترة، صعوبة حلّ القضية الفلسطينية بالوسائل العسكرية، وهذا ما دفع الملك حسين لإجراء اتصالات سياسية مع جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة. وأهم الخطوات الأردنية نحو السلام هو تقديم الأردن في "10 نيسان 1969 مشروعًا سلميًا لإنهاء حالة الصراع في الشرق الأوسط"[20]، وذلك في أثناء زيارة الملك حسين للولايات المتحدة الأميركية. وربما أخذ الملك الضوء الأخضر من جمال عبد الناصر للمضي في الاتصالات السلمية لإحلال السلام مع "إسرائيل"، لكن هذا النهج أغضب "منظمة التحرير الفلسطينية ورفضت المشروع جملة وتفصيلًا"[21].

مع بداية عام 1970 دخلت الخلافات الأردنية – الفلسطينية في نفق مظلم نتيجة كثرة الخلافات بين الطرفين والتي ترجمت بعمليات فلسطينية ضد الحكومة الأردنية، فبناءً على الإحصائيات الحكومية الأردنية بلغت التعديات الفدائية الفلسطينية بحق المواطنين الأردنيين "7367 حالة تم القبض عليهم وتعذيبهم وقتل ما يقارب 849 شخصًا واغتصاب 411 حالة و3408 حالة اعتداء على عسكريين ورجال أمن"[22]. وأمام هذه الخروقات السافرة، قررت الحكومة مواجهة حالة الانفلات الأمني الفلسطيني في المدن الأردنية وبالتحديد في عمان العاصمة، حيث أصبح من الصعب مرور الناس "دون إيقافهم أو تفتيشهم من قبل الفلسطينيين، بالإضافة إلى سرقة العربات من المواطنين واستهداف القوات الأردنية"[23].

وضعت الحكومة الأردنية في موقف لا تحسد عليه من قبل المجموعات الفلسطينية؛ فالأمور تكاد أن تفلت من يدها، بالإضافة إلى أن هيبة الدولة قد اهتزت، لأن الفدائيين الفلسطينيين أصبحوا يشكلون ما يشبه دولة داخل الدولة، وهو ما يتعارض مع السيادة الوطنية. أمام هذا الوضع أصدرت الحكومة الأردنية "في 10 شباط 1970 بيانًا يشدد الرقابة على المنظمات الفدائية ويمنعها من

التجوال بالسلاح داخل حدود المدن والقرى كما منع خزن المتفجرات ونحوها مهما كانت الكميات"[24].

مقابل هذا التصعيد في النبرة الأردنية، اعتبرت "منظمة التحرير الفلسطينية" الإجراءات الأردنية بمثابة ذر الرماد في العيون، وهي بمثابة الإلتفاف على القضية الفلسطينية، وهذا ما رفضته الحكومة الأردنية رفضًا قاطعًا، واعتبرت الأمر عبارة عن فرض لسلطة الدولة على حساب الإرهاب الذي يهدد وجودها. وعقب صدور التعليمات الأردنية للجيش وقوات الدرك بالتعامل بحزم مع الوضع الأمني السيء، أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بيانًا يعتبر "أن هدف الإجراءات الأردنية هو تصفية العمل الفدائي"[25]، وهو ما مهد لقيام عدة اشتباكات بين الطرفين. ونظرًا لتفوق المجموعات الفلسطينية على الجيش الأردني بالعتاد والمقاتلين عاد الملك حسين بن طلال "عن قراره"[26] بالتشدد في معاملة المسلحين الفلسطينيين في الأردن، وهو ما اعتبر خوف الملك على عرشه، ولا سيما أن الجيش الأردني لم يكن يتمتع بخبرة قتالية كبيرة في تلك الفترة بالقياس مع المجموعات الفلسطينية التي لها باع طويل في القتال ضد "إسرائيل" على طرفي الحدود.

أمام هذا التوتر والتوتر المضاد بين الجيش الأردني الممثل بالملك وقيادة الجيش وبين الفدائيين الفلسطينيين الممثلين بياسر عرفات رئيس الجناح العسكري للمنظمة، دخلت سورية على خط الخلاف الفلسطيني – الأردني، وخرج تصريح ناري من القيادة السورية ممثلة في الرئيس نور الدين الأتاسي (1929 –1992)، وقد رأى فيه أن "منظمة التحرير الفلسطينية" هي "بيرق الأمة العربية وسبيل عزتها ونصرها على إسرائيل، ويجب على الدول العربية دعمها بما أوتيت من قوة"، كما اعتبر أن "ثورة حزب البعث العربي الاشتراكي في 8 آذار تضع كل إمكانياتها وطاقاتها تحت تصرف الثورة الفلسطينية للدفاع عن نفسها، وتصعيد مسيرتها"، وحذر بأن "أي تعرض للمقاومة سيجابه بكل قوة وحزم"[27]، وهو ما اعتبر أنه تهديد مباشر للأردن في حال أقدمت على مجابهة الفدائيين الفلسطينيين على أرضها.

لم تكتف سورية بذلك، بل قامت بتأليب الدول العربية ضد الملك حسين وحكومته جراء مواقفهما من "منظمة التحرير الفلسطينية" وعناصرها، وهذا ما جعل ياسر عرفات يتلقى "برقيات التأييد من سوريا والعراق والجزائر"[28]. لكن برقيات الدعم هذه لم تحل جذور الخلافات بين الطرفين، بل زادت الأمور تعقيدًا؛ ففي 6 حزيران 1970 بدأت عدة اشتباكات بين القوات الخاصة الأردنية والفلسطينية، ما لبثت أن انتقلت في "7 حزيران 1970 إلى مدينة الزرقاء"[29]. وفي هذه الأثناء أعلنت الحكومة الأردنية خبرًا مفاده أن موكب الملك حسين تعرض لإطلاق نار عندما كان "برفقة مستشاره المقرب زيد الرفاعي"[30]، وهو ما اعتبر محاولة فلسطينية لاغتيال الملك، ويشير في الوقت نفسه، إلى حجم التوتر بين الطرفين.

أمام هذه الأحداث المتتالية "اجتمع ياسر عرفات والملك حسين في 10 حزيران 1970، واتفقا على وقف لإطلاق النار، والعمل على إعادة الحياة إلى حالتها الطبيعية"[31] في الأردن، وهو ما لاقى قبولًا ضمن قيادات الصف الأول في "منظمة التحرير الفلسطينية". وقد قبلت هذه المساعي بالترحيب من قبل الحكومة السورية التي أصدرت بيانًا في 10 حزيران 1970 تدعو فيه إلى حقن الدماء العربية، ووقف الإقتتال بين الجيش الأردني والمنظمات الفلسطينية، وأعلنت صراحة أنه في حال استمرت الأمور على ما هي عليه، فلن تقف مكتوفة الأيدي لما يجري للفلسطينيين، بل وأنها "ستكون مع الفدائيين والقوات الفلسطينية مهما كلفها ذلك من جهود وتضحيات"، وطالبت "بوقف ضرب العمل الفدائي والمخيمات الفلسطينية"[32]. وهو ما اعتبر من أشد التصريحات السورية تجاه الوضع المتأزم بين الفلسطينيين والحكومة الأردنية في تلك الفترة.

في هذه الأثناء، بدأت تتعالى الأصوات الدولية مطالبةً بوقف الاقتتال، وأهمها المبادرة الأميركية التي جاء بها وزير الخارجية الأميركي وليام روجرز (William P. Rogers/ 1913 – 2001) في 25 حزيران 1970 والتي تدعو إلى إطلاق مبادرة للسلام في المنطقة، وذلك ضمن مخرجات قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 الذي وافقت عليه مصر والأردن في "حين رفضته منظمة التحرير الفلسطينية وسورية"[33]، وقد رأتا فيه تصفية للقضية الفلسطينية، واعتراف بإسرائيل، وهو من "المحرمات في أدبيات كل من منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية".

قرر ياسر عرفات (أبو عمار) أمام هذه التطورات، القيام "بجولة من المحادثات مع الرئيس السوري نور الدين الأتاسي لتوحيد الجهود السورية الفلسطينية وخصوصًا ضد مبادرة روجرز. وعند اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني في نهاية شهر آب 1970 الذي أكد على رفض القرار 242، ورفض الإجراءات التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية"[34] والتي رفعت كل من الولايات المتحدة الأميركية و"إسرائيل" لواء القضاء عليها وتفتيتها عبر البوابة الأردنية، وأمام هذا التواصل والتواصل المضاد بين كافة الأطراف على الساحة الأردنية تلقى ياسر عرفات برقية سرّية من وزير الدفاع السوري حافظ أسد (1930 – 2000) في 2 أيلول 1970 يعبّر فيها عن "استعداد حكومته لتقديم المساعدات للمنظمة، وجاء فيها: نحن جاهزون لتقديم كل ما هو سياسي وعسكري دون تحفظ"[35]. وهذا يوحي بأن القيادة العسكرية والسياسية السورية كانت ماضية قدمًا للمواجهة مع الفلسطينيين ضد الجيش الأردني، ومن ورائه الملك حسين.

شكل الموقف السوري دعمًا معنويًّا وعسكريًّا للمنظمات الفلسطينية، ما دفع "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" على "اختطاف أربع طائرات وقادتها إلى مدرج هبوط في الأردن بعد أن سمته باسم مطار

الثورة موجهة إهانة جديدة للملك حسين"[36] الذي أصبح في موقف صعب، لأن السيطرة داخل العاصمة كادت أن تكون للفدائيين، وأمام تزايد ضغطهم على الحكومة الأردنية، قرر الحسين الاتصال بياسر عرفات لوضع حدّ لقوات الجبهة الشعبية المنضوية تحت جناح منظمة التحرير. كان عرفات في بداية الأمر متعاطفًا مع الملك ضد قوات الجبهة، وهذا ما دفعه إلى تعليق عضويتها في اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكن هذه العقوبة كانت رمزية بالقياس مع الأعمال العدوانية التي قامت بها الجبهة الشعبية وخاصة "تدمير الطائرات بالديناميت واحتجاز بضع عشرات من المسافرين بينهم نساء وأطفال وعمت المعارك شمال الأردن حيث قصفت المدفعية الملكية مكاتب المنظمة قصفًا منتظمًا"[37] إلا أن الجبهة الشعبية بررت قيامها بالعملية وذلك لإجبار "إسرائيل" على إطلاق سراح الفدائيين الفلسطينيين الأسرى لديها إلا أن هذه الحجة لم تلق رواجًا في الأوساط الحكومية الأردنية والتي ادعت بأن التعليمات التي تلقتها الجبهة كانت من دمشق. وقد استندت الحكومة في طرحها هذا على التنسيق العالي بين قيادات منظمة التحرير والحكومة السورية؛ فمنظمة التحرير وجدت الفرصة سانحة للإيقاع بين الدول العربية المناصرة لها وبين الجانب الأردني وبالأخص كل من الجمهورية العراقية وسورية، وذلك لأنه كان "للعراق ما يقارب عشرة آلاف جندي في الأردن وكان الجيش السوري قد عبر الحدود مباشرة وسهل عليه أن يزحف إلى عمان في يومين"[38] لنصرة الفلسطينيين في وجه الحكومة الأردنية.

مع تزايد حدة المعارك بين الجانبين، بدأت تدور خلف الكواليس داخل الحكومة السورية ماهية التدخل السوري المنوي اتخاذه لنصرة الفلسطينيين في الأردن، وساد هنالك رأيان "متناقضان حيث كان قائد الطيران السوري ووزير الدفاع حافظ الأسد ضد التدخل في حين كان الرئيس السوري نور الدين الأتاسي مع التدخل، وتم الاتفاق على التدخل البري فقط"[39]. فالأسد كان يمتلك نظرة استشراقية تجاه ما يجري على الأراضي الأردنية لجهة تخفيف التوتر، والجلوس للتفاوض، فهو طريق مناسب في هكذا اقتتال بين الأشقاء، والمستفيد الأول هو "إسرائيل" حيث صرح الرجل عن الموضوع قائلًا: أنا "أعارض الفوضى الفلسطينية في الأردن أو في أي بلد عربي آخر وأنني أؤمن بأن للفلسطينيين حقًا في إيجاد أرضية ينطلق منها نضالهم في سوريا والأردن ولبنان ومصر وأي مكان آخر"[40]. وهذا الكلام يبين أن الأسد يؤيد فتح الجبهات العربية في وجه الفلسطينيين لمواجهة اسرائيل، وأنه لا يجب تحميل الأردن كامل المسؤولية من جراء وجود الفدائيين على أرضه، وهو موقف لم يرق كثيرًا للفلسطينيين الذين أخذوا يشككون بوطنية وقومية الرئيس الأسد في تلك الفترة، حيث قال نبيل عمرو أحد القادة الفلسطينيين بأن "الأسد حين كان وزيرًا للدفاع كان مختلفًا مع القيادات الأساسية

في حزب البعث، ولم يكن متحمسًا للخط الثوري المبالغ فيه من قبل القيادة الحزبية، كما لم يكن متحمسًا لمغامرات هؤلاء القادة بما في ذلك قرارهم القيام بمغامرة احتلال شمالي الأردن بهدف إنقاذ المقاومة إبان معارك أيلول 1970"[41]. وقصد عمرو بالقيادات الأساسية كرئيس الجمهورية نور الدين الأتاسي وصلاح جديد (1926 – 1993) ورئيس الوزراء يوسف عين، وهذا الكلام عار من الصحة، فالأسد استطاع الوصول مع هؤلاء إلى صيغة توافقية تقضي بالتدخل الحذر في الشأن الأردني دون المساس بالعلاقات مع الأردن، ولهذا تم انتقاده من قبل الفلسطينيين نتيجة موقفه المعتدل مما حصل، فالرجل استطاع تحييد القوات الجوية السورية عن هذه المعركة، واكتفى بالقوات البرية، وهو ما أثبت عقلانيته في ما بعد نتيجة "تكالب القاصي والداني على القوات السورية التي توغلت في الداخل الأردني"؛ فاللواء المدرع السوري الذي حمل الرقم 67 من الفرقة الأولى كان أول الألوية السورية المتجهة إلى الأراضي الأردنية وذلك في 18 أيلول 1970 "وكان الأسد يقود العمليات من نادي الضباط في درعا، وأعرب أن هدفه حماية المقاومة من الذبح وليس الإطاحة بالملك حسين لذلك كان تدخله محدودًا"[42].

على الرغم من كل هذا، فقد حدثت المواجهة بين الطرفين في 20 أيلول 1970، وحصل قصف متبادل بالدبابات أدى إلى تدمير عدد من الدبابات الأردنية في المنطقة الحدودية مع محافظة درعا السورية، وعندما أحسّ الملك حسين برجحان كفة السوريين العسكرية "طلب من السفير الأميركي المساعدة جوًّا وبرًّا ضد السوريين، وجرت محادثات بين الأميركيين والإسرائيليين حول نداء الملك حسين"[43] بضرورة التدخل، وبالطبع سيكون الموقف الإسرائيلي والأميركي مؤيدًا للموقف الحكومي الأردني، لأن ما تقوم به الحكومة الأردنية ضد الفدائيين هو هدف مشترك لأميركا و"إسرائيل"، وعبرت "الحكومة الإسرائيلية" عن غبطتها من ما يحدث في الأردن، وبناءً على حرص الطرفين "الإسرائيلي" والأميركي للحفاظ على العرش الملكي في الأردن، تقرر دعم الملك حسين عسكريًّا، وهو ما تم بالفعل عن طريق إرسال سرب من الطائرات الإسرائيلية إلى موقع العمليات السورية – الأردنية في جنوب محافظة درعا، "كما أرسلت قوات بريّة إلى منطقة بيت شان على الحدود السورية في وضح النهار حتى توحي للقوات السورية بضرورة التراجع"[44] عن استكمال مهمتها الهجومية ضد القوات الأردنية، وهو ما لم يحدث.

بعد مباحثات بين الملك حسين والأطراف الحليفة له، تقرر الطلب من المملكة المتحدة والولايات المتحدة و"إسرائيل" التدخل بشكل جماعي في مواجهة السوريين، وذلك عبر التدخل في قلب الأراضي السورية، لإجبارهم على التراجع عن الأراضي الأردنية. وقد استغلت "إسرائيل" هذا الوضع لتخويف الملك حسين عبر التسريب له بأن القوات السورية تتجه

للإطاحة بعرشه وذلك من خلال إعطائه أرقامًا وهمية وكبيرة عن أعداد القوات، وحجم العتاد الذي تمتلكه، وهو ما يؤشر إلى رغبة "إسرائيل" في زيادة الشقاق العربي لإجبار الحسين على الإرتماء في الحضن "الإسرائيلي" – الأميركي، وهو ما سيدفعه لاحقًا إلى تنازلات سياسية موجعة.

تحرك العدو الإسرائيلي إلى مثلث الحدود الأردنية – الفلسطينية المحتلة، وبدعم جوّي أميركي – "إسرائيلي"، بعدما أوهموا الملك بأن السوريين اقتحموا إربد بـ300 دبابة، وهو رقم صعب التصديق، ففي تلك الفترة لم يكن لدى السوريين في كامل محافظتي درعا والقنيطرة هكذا رقم من الدبابات نتيجة شمول قسم كبير من المحافظتين ضمن اتفاقية فصل القوات مع "إسرائيل" والتي تنصّ على تخفيض القوات لكلا الطرفين في منطقة الحدود، أي لا يجوز نشر قطع عسكرية ثقيلة في المنطقة. وبعد مهاجمة القوات "الإسرائيلية" القوات السورية في إربد، تقرر الإنسحاب السوري تكتيكيًّا إلى محافظة درعا. وهذا الهجوم كانت الأردن تعارضه، لأنها تريد "توجيه ضربة إلى سوريا. لكن إسرائيل لم تكن ترغب بتوجيه عمل بري ضد سورية آنذاك"[45]، وهو مما سيؤدي إلى فتح جبهة الجولان ضد "إسرائيل".

بناءً على التطورات المتلاحقة في المنطقة الجنوبية، أصدر وزير الدفاع حافظ الأسد أمرًا عسكريًّا بعودة القطعات السورية إلى مواقعها في منطقة درعا، وهو الذي لم يكن يؤيد فكرة الهجوم في الأساس.

بناءً على ذلك تم استدعاء ياسر عرفات إلى دمشق للتباحث في تداعيات الهجوم "الإسرائيلي" والتدخل الأميركي مع الملك حسين ضد منظمة التحرير من خلفها سورية، وكان عرفات قد عقد اجتماعًا مع الرئيس الأتاسي في 28 أيلول 1970، وبناء على هذا الإجتماع صدر بيان عن "رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع حافظ الأسد أن دولته ترفض كل الحلول والمشاريع المطروحة لأنها لا تعبر عن عدالة القضية وأكد استمرار دعم كل فصائل المقاومة الفلسطينية"[46].

بعد هذه الأحداث الصعبة التي ألمت بالعلاقات الأردنية – السورية جراء ما جرى ضد الفلسطينيين في أيلول، حاولت الحكومة السورية إعطاء السبل الدبلوماسية فرصة لإيجاد حلول للخروج من هذا المأزق، ولحقن الدماء. ولهذا الغرض أرسلت سورية وفدًا عسكريًّا للتباحث مع الأردنيين.

في هذه الأوقات، تم توقيع "اتفاقية القاهرة" بين منظمة التحرير والأردن والتي نصّت على "وقف القتال بين منظمة التحرير والقوات الأردنية، ولم يكن الملك الحسين راضيًا تمامًا عن بنود الاتفاق، لذلك كلف في 6 نيسان 1971 رئيس الوزراء وصفي التل (1919– 1971) بالعودة للقتال[47]، وهو ما يدعو إلى الشك. وربما يعود ذلك إلى أن الملك دفع إلى هذا القرار تحت ضغط أميركا و"إسرائيل" اللتين كانت سياستهما تنصب على إخراج الفدائيين من الأردن لا وقف الاقتتال.

على إثر استئناف القتال بين الطرفين، استمر الوفد السوري بمحاولة تقريب وجهات النظر، إلا أن الأردن أصرّ على استكمال الاقتتال. دفع هذا التعنت الوفد السوري إلى الانسحاب، والعودة إلى دمشق. وعلى إثر ذلك شنت الحكومة السورية "هجومًا سياسيًّا على حكومة الأردن، ورد عليه الجيش الأردني بقصف مدينة درعا السورية"[48]، وهو ما استهجنته الحكومة السورية.

بعد هذه الحادثة دخلت العلاقات بين البلدين في حالة من الركود السياسي، وذلك بعد انسحاب مقاتلي منظمة جبهة التحرير الفلسطينية من الأراضي الأردنية؛ "فمنهم من انتقل إلى سورية والجزء الأكبر انتقل إلى لبنان"[49] ليكمل العمل النضالي ضد "إسرائيل" انطلاقًا من الأراضي اللبنانية والتي كان التدخل فيها مكلفًا للجانبين السوري والفلسطيني.

– الاستنتاج

استطاعت الحكومة السورية التأثير على "منظمة التحرير الفلسطينية" العاملة على الأراضي الأردنية إبان أحداث "أيلول الأسود"، إلا أن القيادة الأردنية رأت في هذا التأثير محاولة صارخة للإطاحة بالنظام الملكي الأردني وعلى رأسه الملك حسين بن طلال الذي رأى بأن الدعم السوري للمنظمات الفلسطينية هو مشروع سوفيتي للقضاء على حكمه المدعوم غربيًّا وأميركيًّا، وهو ما لم يثبت صحته في الأحداث التي مرت بها الأردن.

كان موقف الرئيس الراحل حافظ الأسد بحكم موقعه كوزير للدفاع، صائبًا، لأن التدخل السوري في الأردن كان بمثابة انتحار سياسيّ وعسكريّ؛ فمملكة الأردن كانت مدعومة أوروبيًّا وأميركيًّا، والتدخل لصالح الفلسطينيين كان قرارًا غير محسوب العواقب من قبل الرئيس الأتاسي آنذاك والذي أوصل الجمهورية العربية السورية إلى حالة من الحرب مع الأردن، وعلى الرغم من ذلك، أدت سورية دورًا بناءً في العلاقة مع الفلسطينيين في تلك الأحداث على الرغم من الفاتورة الكبيرة التي دفعتها القوات السورية من جراء الهجوم الأميركي – الإسرائيلي عليها.

رفضت الحكومة السورية حكومةً وشعبًا الهجوم الأردني ضد الفلسطينيين في الأردن، وهذا الرفض هو ما دفعها إلى التدخل إلى جانب الفلسطينيين عسكريًّا وسياسيًّا، وهو ما رفضه الأردن، وعدّه تدخلًا سافرًا في شؤونه.

رأت الحكومة السورية في أحداث أيلول الأسود 1970 بداية تصفية للقضية الفلسطينية عبر البوابة الأردنية، ما دفعها إلى التدخل حقنًا للدماء، إلا أن ذلك لم ينجح بسبب رغبة الملك حسين بالحدّ من نشاط عمل فصائل المقاومة الفسطينية في الأردن.

***

الهوامش

*** يُعدّ أطروحة دكتوراه في التاريخ – المعهد العالي للدكتوراه – الجامعة اللبنانية**

[1] مجلة شؤون فلسطينية، ع 142، شباط 1985.

[2] هيام، كامل، حزب البعث وقضية فلسطين، مجلة صامد الاقتصادي، ع 127، عام 1992.

[3] م.ن.، ص 118.

(4) فيصل حوراني، دروب المنفى، الجزء الرابع، دار التنوير، ط1، رام الله، فلسطين 1998، ص 80.

(5) عصام عدوان، حركة التحرير الفلسطيني فتح 1969- 1983، الكتاب الثاني، 2005، ص 442.

(6) سميح شبيب، منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، ع 152، تشرين الثاني 1985، ص 31.

(7) موشيه ماعوز، سورية وإسرائيل، من الحرب إلى صناعة السلام، ترجمة لينا وهيب، دار الجليل، ط1، عمان 1998، ص 99.

(8) أنيس الصايغ، المستعمرات الإسرائيلية الجديدة منذ عدوان 1967، منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث، ط1، بيروت 1969، ص 273.

(9) خليل هندي، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1971، ص 39.

(10) م.ن.، ص 39.

(11) بهجت أبو غريبة، مذكرات بهجت أبو غريبة، المركز العربي للدراسات، بيروت 2004.

(12) جريدة الدستور، ع 566، 2\11\1968.

(13) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1971، ص 84.

(14) الفدائيون بين الردة والانتحار، القيادة العامة للقوات والجيش الأردني، ط1، عمان الأردن، ص 36.

(15) الوثائق العربية لعام 1969، الجامعة اللبنانية، بيروت 1971، ص 838.

(16) جريدة الدستور، ع 566، م. س.

(17) أهرون بريغمان، إسرائيل والعرب حرب الخمسين عامًا، ترجمة سالم سليمان، دار الأوائل، سوريا، ص79.

(18) أسعد عبد الرحمن منظمة التحرير، مركز الأبحاث، نيقوسيا، قبرص 1987 ص 180.

(19) الوثائق الأردنية لعام 1969، مجموعة خطب جلالة الملك حسين 1952-1977، ص 3.

(20) أهرون بريغمان، م. س.، ص 179.

(21) أسعد عبد الرحمن، م. س.، ص 181.

(22) الفدائيون بين الردة والانتحار، القوات المسلحة الأردنية، م. س.، ص 38.

(23) أهرون بريغمان، اسرائيل والعرب، م. س.، ص 138.

(24) صحيفة الدستور، ع 10224، م. س..

(25) م.ن..

(26) الوثائق الأردنية لعام 1970، ص 35.

(27) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، ص 160.

(28) م. ن.، ص 7.

(29) الفدائيون بين الردة والانتحار، م. س.، ص 64.

(30) أهرون بريغمان، إسرائيل والعرب، م. س.، ص 178.

(31) خليل هندي، المقاومة الفلسطينية، م. س.، ص 73

(32) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، ص 160.

(33) مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية، المكتبة العصرية، بيروت 1975، ص 506- 524.

(34) الكتاب السنوي للقضية...، م. س.، ص 17.

(35) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، ص 436.

(36) داوود ابراهيم، صلاح خلف المعلم المحارب حياته نضاله استشهاده، وكالة أبو عرفة، القدس، د.ت.، ص 136.

(37) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، مؤسسة صيام للنشر، ط1، د. ت.، د. م.، ص 136.

(38) وليام كوانت، عملية السلام، مركز الأهرام، القاهرة 1994، ص 105.

(39) جمال واكيم، سورية ومفاوضات السلام، 1991- 1996، شركة المطبوعات، بيروت 2010، ص 23.

(40) باتريك سيل، الأسد الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات، بيروت 1988، ص 257- 258.

(41) نبيل عمرو، ياسر عرفات وجنون الجغرافيا، دار الشروق، القاهرة 2012، ص 217.

(42) م. ن..

(43) عصام عدوان، حركة التحرير الفلسطيني فتح 1969 - 1983، تقديم محمد سليم وصخر حبش، الكتاب الثاني، 2005، ص445.

(44) أهرون بريغمان، اسرائيل والعرب، ص 183.

(45) وليام كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة 1994، ص 168.

(46) الكتاب السنوي...، م. س.، ص 170.

(47) أرهون بريغمان، اسرائيل والعرب، ص 183.

(48) شؤون فلسطينية، ع 4، أيلول 1974، ص 170.

(49) أهرون بريغمان، م. س.، ص 186.

***

• المصادر والمراجع

أ- الوثائق:

1- الوثائق العربية لعام 1969، الجامعة اللبنانية، بيروت 1971

2- الوثائق الأردنية لعام 1969، مجموعة خطب جلالة الملك حسين

3- الوثائق الأردنية لعام 1970، وزارة الإعلام الأردنية

4- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970

5- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970

ب- المراجع:

1- أبو غريبة، بهجت، مذكرات بهجت أبو غريبة، المركز العربي للدراسات، ط1، بيروت 2004

2- بريغمان، أهرون، دار الأوائل، ط1، دمشق 2002

3- خلف، صلاح، فلسطيني بلا هوية، مؤسسة صيام، ط1، القاهرة 1994

4- سيل، باتريك، الأسد الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات، ط1، بيروت 1988

5- الصايغ، أنيس، المستعمرات الإسرائيلية الجديدة منذ عدوان 1967، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ط1، بيروت 1969

6- عبد الرحمن، أسعد، منظمة التحرير، مركز الأبحاث، نيقوسيا قبرص 1987.

7- عدوان، عصام، حركة التحرير الفلسطيني فتح 1969 - 1983، تقديم محمد سليم وصخر حبش، الكتاب الثاني، 2005

8- عمرو، نبيل، ياسر عرفات وجنون الجغرافيا، دار الشروق، ط1، القاهرة 2012

9- القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، الفدائيون بين الردة والانتحار، ط1، عمان الأردن 1972

10- كوانت، وليام، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، مركز الأهرام للترجمة، ط1، القاهرة 1994

11- هندي، خليل، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1971

12- واكيم، جمال، سورية ومفاوضات السلام، 1991- 1996، شركة المطبوعات، ط1، بيروت 1988

ج- المجلات:

- مجلة شؤون فلسطينية، ع 142، عام 1985

- مجلة صامد الإقتصادية، ع 127، عام 1992

د- الصحف:

- صحيفة الدستور، ع 566، 2\11\1968